جهات لازمة غير متناهية ولو كانت اعتبارية بعد رعية كنسبها الى امور غير متناهية
غير متناهية وأشار الشيخ الرئيس في النجاة الى وجود ملائكة غير متناهية كما نقلنا عنه
سابقا قوله بعد من عرف عرض المزاج فالواصل نوع من المركبات له مزاج محفوظ
بين طرفي افراط وتفريط اذا جاوزهما هلك وذلك المزاج الواقع بين الطرفين
مشتمل على ما لا يتناهى من الامزجة وبقية الا باعتبار يتوهم من الطرفين امتد او استمر
عرض المزاج وانظر انه لا يختص بالنوع بل يتحقق في النوع والصنف والشخص جميعا
وتلك الامزجة ليست موجودة بالفعل فعدم تناهيها لا ينافي ان يكون لها طرفان
بل عدم تناهي هذه الامزجة بمعنى انها لا تقف عند حد كعدم تناهي الاجزاء المقدارية
محدث عرض المزاج بمعنى لا يخرج عن حدية فلا يخفى قوله اي منجردين اي النسبة الى
الاله للتشريف وانظر انه سبب لكمالات الثبوتية والسلبية مطلقا التي هي
حاصلة للعقول والنفوس الفلكية لسببه الكمال السلبي الحاصل اي التجرد فقط فلا حاجة
في الوجدان في نفسه الكامن كما فسر قوله فانما يعد هم اي حركات الافلاك ليست
علة من حيث الذات السابقة من حيث انها سابقة اي هي هذه الجهة بعدم
مع وجود المعلول وعدم العلة مع وجود المعلول باطل بالضرورة نبه عليه بعبارة اخرى بقوله
ثم كيف اي قوله لا يعني ان الموجد اي قد يختلف في الاستعداد فقيل انه نفس التشوق
نحو الكمال وقيل انه كيفية من الكيفيات الاربعة وعلى كل التقديرين هو موجود في
نفس الاجرام لا بد له من علة موجدة والاتصاف به ضرورة خارج لا بد له من محل موجود
فالى نعم ثم هنا اشارة الى ان الحركات الفلكية شروط لوجود المعلول لعلة
انما شروط لاستعداده واسطة في الوجود ليست شروطا له حقيقة بل الحركات

الفلكية

الفلكية علل معدة لوجود المعلول والاستعدادات شروط له وليست عللا معدة
له كما توهم والا لزم ان يكون بين كل استعداد وبين المعلول استعدادات غير
متناهية وهو مع كونه غير معقول يستلزم عدم تحقق المعلول قوله يتوقف فيضه الا
على استعداد القابل اي في المشاهد والا ففي العالم البري عن القوة والاستعداد
يتوقف على جهات وشروط آخر قوله قلت الاختلاف اي موجد كل استعداد من
هذه الاستعدادات هو الحركة التي نبه والاستعداد السابق عليه شرط له وجودا
وعدما وليس كل ما هو علة لشيء وجودا وعدما علة معدة له وقد سلف بيانه في سالف
الزمان منها سوال وجواب بسوال انهم جعلوا في الحوادث وضاع الفلكية والاستعدادات
العنصرية العدم اللاحق لوجود السابق في الزمان اللاحق شرطا لوجود اللاحق ولم
يجعلوا العدم السابق في الزمان على وجود اللاحق في الزمان السابق شرطا
لوجود السابق مع انه لا فرق في لزوم هذا العدم اللاحق لوجود اللاحق ولزوم ذلك
العدم السابق لوجود السابق فجعل احدهما شرطا دون الآخر تحكم والجواب ان تحكمهم
فيما وقع من الحوادث وعللها الى دفعه ولا شك ان الوضع السابق مثلا بحسب وجوده
وعدمه اللاحق حادث ولا يحصل الوضع اللاحق بخصوص الوقوع بخلاف الوضع اللاحق
فانه بحسب عدمه السابق ازلي بل معدوم صرف وبحسب وجوده ان كان حادثا
لكن علة للوضع السابق غير معقول ومبين الوضع السابق كان على عدمه السابق
وليس له خصوص الوقوع فقد يرصد العلة تحتاج الى لطف القريحة قوله وكل من تلك
الحركات الثلث اي المتحرك حال كونه متحركا له نوع عن الفعل لمعونة الاجسام
الى المدود المعروضة التي هي فرادها وقعت الحركة فيه وكذلك المعتبر من حيث الذات انه

Copyright © King Saud University